

مشروع تطوير القوانين التجارية في بلادنا



وزير العدل

أكد وزير العدل الدكتور شائف الغنمري إن الحكومة اليمنية تولي تطوير القوانين التجارية اليمنية اهتماما كبيرا لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار. وفقا لمتطلبات التنمية اليمنية

وقال الدكتور شائف الغنمري إن القوانين التجارية تمثل موضوع حرك واسع تقوم به الحكومة من خلال لجنة حكومية عليا برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الازهي لتطوير القوانين المتعلقة بالتجارة والاستثمار وفق رؤية واضحة تنطلق من قواعد وأسس تحاكي الواقع المعاش وتلبي المتطلبات

الاقتصادية الدولية. جاء ذلك في افتتاح وزير العدل أمس الأحد كورشة العمل الوطنية حول القوانين التجارية ومتطلبات التنمية في الجمهورية اليمنية. وقال إن هذه الورشة تمثل إحدى مشار التعاون بين وزارة العدل والمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة في بيروت

وأضاف بحسب «ستيفمونت» أن الورشة تعقد لدراسة التقرير الوطني حول القوانين التجارية في الجمهورية اليمنية والذي تم إنجازه في إطار مشروع تطوير بيئة الأعمال المحيطة بالقضاء التجاري في بلادنا. وهو مشروع وطني ضمن مشروع أكبر على مستوى إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. موضحاً أن هذا المشروع يقوم بتنفيذ المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بتمويل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية على مدى عامين في كل من اليمن والإمارات ولبنان وتونس

معبرا عن أمله أن تخرج الورشة برؤية لإعادة صياغة التقرير الوطني حول القوانين التجارية للجمهورية اليمنية حتى يكون تقريراً معبراً عن حقيقة وواقع هذه القوانين، وكذا تحديد أولويات تطوير القوانين التجارية في اليمن. من خلال استخلاص الأطروحات والملاحظات للاكاديميين والقانونيين والقطاع الخاص خلال الورشة. ويحتت الورشة خلال ثلاث جلسات السياسات المالية والاقتصادية للجمهورية اليمنية بالإضافة إلى التقرير الوطني حول واقع القوانين التجارية في الجمهورية اليمنية ونظام القضاء التجاري اليمني